

The Islamic University–Gaza
Research and Postgraduate Affairs
Faculty of Commerce
Master of Accounting & Finance



الجامعة الإسلامية- غزة
شؤون البحث العلمي والدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير المحاسبة والتمويل

مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات
المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين
(دراسة تطبيقية على مدقي الحسابات القانونيين في فلسطين)

**Problems of Auditing Provisions, Contingent
Assets and Contingent Liabilities in local banks
Listed in PEX. (Applied study on certified
auditors in Palestine)**

إعداد الباحث

سعد حسن مصباح أبو جهل

120113138

إشراف

الأستاذ الدكتور

سالم عبد الله حلس

قُدِّمَ هَذَا الْبَحْثُ اسْتِكْمَالَ الْمَتَطَلِبَاتِ الْحُصُولِ عَلَى دَرَجَةِ الْمَاجِسْتِيرِ
فِي بَرْنَامِجِ الْمَحَاسِبَةِ وَالتَّمْوِيلِ بِكُلِّيَّةِ التِّجَارَةِ فِي الْجَامِعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِغَزَّةِ

سبتمبر/2016م - ذو الحجة/1437هـ

إقرار

أنا الموقع أدناه مقدم الرسالة التي تحمل العنوان:

مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

(دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين)

Problems of Auditing Provisions, Contingent Assets and Contingent Liabilities in local banks Listed in PEX. (Applied study on certified auditors in Palestine)

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء ما تمت الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة ككل أو أي جزء منها لم يقدم من قبل الآخرين لنيل درجة أو لقب علمي أو بحثي لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

I understand the nature of plagiarism, and I am aware of the University's policy on this.

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted by others elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name:	سعد حسن أبو جهل	اسم الطالب:
Signature:		التوقيع:
:Date		التاريخ:

نتيجة الحكم على الأطروحة



الرقم: ج س غ/35
2017/01/10
التاريخ: Date:

نتيجة الحكم على أطروحة ماجستير

بناءً على موافقة شئون البحث العلمي والدراسات العليا بالجامعة الإسلامية بغزة على تشكيل لجنة الحكم على أطروحة الباحث/ سعد حسين مصباح ابوجهل لنيل درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل وموضوعها:

مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين
دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين

وبعد المناقشة التي تمت اليوم الثلاثاء 12 ربيع الثاني 1438 هـ، الموافق 2017/01/10 الساعة الحادية

عشر صباحاً، اجتمعت لجنة الحكم على الأطروحة والمكونة من:

.....	مشرفاً و رئيساً	أ.د. سالم عبد الله حنيس
.....	مناقشاً داخلياً	أ.د. ماهر موسى درغام
.....	مناقشاً خارجياً	د. علي سليمان النعماني

وبعد المداراة أوصت اللجنة بمنح أبحاث درجة الماجستير في كلية التجارة/ قسم المحاسبة والتمويل.

والله أعلم بما فعلناه، فإنا لله وإليه المرجع والمآب، والله ولي التوفيق.

والله ولي التوفيق ،،

نائب الرئيس لشئون البحث العلمي والدراسات العليا

أ.د. عبدالرؤوف علي المناعمة

ملخص الدراسة

مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف

المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

(دراسة تطبيقية على مدققي الحسابات القانونيين في فلسطين)

هدفت الدراسة إلى التعرف على مشكلات التدقيق وعلى المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين ومدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين الفلسطينيين بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (540) بالتدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق هذا الغرض فقد تم تصميم استبانته تم توزيعها على عينة الدراسة المكونة من (50) مدقق خارجي موزعة بين مكاتب في مدينة غزة والضفة الغربية وتم استرداد 24 استبانته وبلغت نسبة الاسترداد 50 %.

ولقد أظهرت الدراسة أن المدققين ملتزمون بشكل كبير بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) وأنه لا يواجه المدققين بدرجة كبيرة مشكلات من طرف الإدارة عند تدقيقهم على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف الفلسطينية المحلية المدرجة في بورصة فلسطين ولكن المشكلة تكمن في توفر المعلومات وأنه لا يوجد قياس ثابت للتقديرات المحاسبية.

ولقد أوصى الباحث بضرورة الالتزام بمعايير التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك الفلسطينية وقيام الجهات الرقابية والمختصة بالتأكد من التزام مكاتب التدقيق بمتطلبات معايير التدقيق الدولية، وضرورة عقد دورات للمدققين بشكل دوري متخصصة في المعايير الدولية.

Abstract

Problems of Auditing Provisions, Contingent Assets and Contingent Liabilities in local banks Listed in PEX. (Applied study on certified auditors in Palestine)

This study aimed to discover the extent of Problems of Auditing Provisions, Contingent Assets and Contingent Liabilities in local banks Listed in Palestinian Stock Exchange, and the extent of compliance of external auditors with audit procedures required by the International Standard of Auditing no.540

To achieve this goal, a questionnaire was distributed to the study sample which consisted of (60) external auditor's in Gaza and west bank.

The results showed that the external auditors comply with the requirements of ISA540 and the auditors don't face significant problem with banks administration when they audit provisions, Contingent Assets and Contingent Liabilities in local banks Listed in Palestinian Stock Exchange, but the problem in the availability of information and that there is no consistent basis of accounting estimates.

The researcher recommended that it is necessary to implement audit standard for provisions, contingent asset and contingent liability for Palestinian banks,

Bodies responsible and relevant association should make sure the commitment of audit office with the international audit requirement.

And the need to hold periodically courses for auditors specializing in international standards.

الإهداء

إلى معلمنا وقُدوتنا رسولنا وحبیبنا محمد (ص).

إلى من أفنت حیاتها لأجلی أُمی الحبیبة

إلى والدي رحمه الله وأسكنه فسيح جناته.

إلى زوجتي العزيزة وابنتي الغالية.

إلى أختي وأخواني وأصدقائي وزملائي الأعزاء.

شكرٌ وتقديرٌ

الحمد لله الذي لا يبلغ مدحه القائلون، ولا يحصي نعمه العادون، ولا يؤدي حقه المجتهدون. والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد.

أتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى أستاذي المشرف/ أ.د. سالم عبد الله حلس أستاذ المحاسبة في قسم المحاسبة - كلية التجارة، والذي تشرفت بإشرافه على دراستي والذي بذل جهداً عظيماً ووقتاً ثميناً ونصحاً سديداً لمتابعتي والإشراف على هذه الرسالة.

والشكر الجزيل إلى لجنة المناقشة الأستاذ الدكتور/ ماهر موسى درغام رئيس قسم المحاسبة في كلية التجارة مناقشاً داخلياً، والدكتور/ علي سليمان النعامي أستاذ المحاسبة المشارك في جامعة الأزهر، مناقشاً خارجياً، لتفضلهما بقبول مناقشة هذه الرسالة، والذين أثرياها بتعديلاتهما ونصحهما، فلهم كل التقدير والاحترام.

وأنتقدم بالشكر إلى الجامعة الإسلامية التي أعتز أن أكون أحد طلبتها من أساتذة وإدارة، وأخص بالذكر مكتبها العريقة والعاملين فيها، كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر الجزيل إلى العاملين في مكاتب التدقيق في تسهيل الحصول على كافة المعلومات الخاصة بالدراسة، وعلى تعاونهم معي في تعبئة الاستبانة وفي الإرشادات والنصائح التي أمدوني بها.

وفي النهاية يسرني أن أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم في إخراج هذه الرسالة، ومد لنا يد العون والمساعدة.

فهرس المحتويات

أ.....	إقرار
ب.....	ملخص الدراسة
ت.....	Abstract
ث.....	الإهداء
ج.....	شكر وتقدير
ح.....	فهرس المحتويات
ذ.....	فهرس الجداول
ز.....	فهرس الملاحق
1.....	الفصل الأول الإطار العام للدراسة
2.....	1.1 المقدمة:
2.....	1.2 مشكلة الدراسة:
3.....	1.3 أهداف الدراسة:
3.....	1.4 أهمية الدراسة:
4.....	1.5 فرضيات الدراسة:
5.....	1.6 الدراسات السابقة:
9.....	1.7 ما يميز الدراسة الحالية:
	الفصل الثاني مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية
10.....	المدرجة في بورصة فلسطين
11.....	2.1 المبادئ المحاسبية ذات الصلة بالمخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة
11.....	2.1.1 أساس الاستحقاق المحاسبي Accrual Basis
11.....	2.1.2 مقابلة الإيرادات بالمصروفات Matching Of Revenues and Expenses
12.....	2.1.3 الإفصاح التام Full Disclosure

14	2.1.4 معيار المحاسبة الدولي رقم (37).....
18	2.1.5 معيار التدقيق الدولي رقم (540)
18	2.2 إجراءات التدقيق:
18	2.2.1 إجراءات تقييم المخاطر المتعلقة بالتقديرات المحاسبية:
19	2.2.2 الفحص والقياس:
19	2.2.3 تقييم معقولية التقديرات المحاسبية و تحديد الأخطاء:
19	2.2.4 مؤشرات تحيز من جهة الإدارة:
20	2.2.5 إقرارات مكتوبة:
20	2.3 معايير المراجعة المهنية :
20	2.3.1 التعليم والتدريب والخبرة:
21	2.3.2 استقلال المراجع في ممارسة مهنته :
23	2.3.3 التأهيل العلمي لمدقق الحسابات :
24	2.4 المصطلحات الإجرائية:
24	2.4.1 الالتزام Liability:
24	2.4.2 المخصص provision:
24	2.4.3 الأصل المحتمل contingent Asset:
24	2.4.4 الالتزام المحتمل Contingent Liability:
25	الفصل الثالث الطريقة والإجراءات
26	3.1 المقدمة:
26	3.2 منهج الدراسة:
27	3.3 مجتمع الدراسة:
27	3.4 أداة الدراسة:
28	3.5 صدق الاستبيان:

31	3.6 ثبات الإستبانة Reliability:
32	3.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة:
34	الفصل الرابع تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها
35	4.1 المقدمة:
35	4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية
37	4.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق معلومات خاصة بمكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب به حالياً.
38	4.4 اختبار فرضيات الدراسة
52	الفصل الخامس النتائج والتوصيات
53	5.1 النتائج:
54	5.2 التوصيات:
55	المصادر والمراجع
60	الملاحق

فهرس الجداول

- جدول (3.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي 28
- جدول (3.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" والدرجة الكلية للمجال 29
- جدول (3.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" والدرجة الكلية للمجال . 30
- جدول (3.4): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة 30
- جدول (3.5): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة 31
- جدول (3.6): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي 32
- جدول (4.1): توزيع عينة الدراسة حسب العمر 35
- جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي 36
- جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي 36
- جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب عددسنوات الخبرة 37
- جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب الحصول على الشهادات المهنية 37
- جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب لديه حالياً 38
- جدول (4.7): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" 39
- جدول (4.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " معوقات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" 43
- جدول (4.9): نتائج اختبار "التباين الأحادي" -العمر 46
- جدول (4.10): نتائج اختبار "التباين الأحادي" المسمى الوظيفي 47

- جدول (4.11): نتائج اختبار " T لعينتين مستقلتين " - المؤهل العلمي 48
- جدول (4.12): نتائج اختبار "التباين الأحادي" سنوات الخبرة 49
- جدول (4.13): نتائج اختبار " T لعينتين مستقلتين " الحصول على الشهادات المهنية 50
- جدول (4.14): نتائج اختبار "التباين الأحادي" عدد المدققين في مكتب التدقيق 51

فهرس الملاحق

ملحق (1): الاستبانة بصورتها النهائية 61

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تعد المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة من الأمور المهمة التي تؤثر على مصداقية التقارير المالية ومستخدميها من مستثمرين حاليين ومحتملين والموردين والدائنين والعملاء والمقرضين والحكومة وغيرها.

وبشكل خاص على البنوك نظراً لطبيعة عملها في الأتمان والاستثمارات والأوراق المالية ولدورها المهم في الاقتصاد المحلي وتأثيرها الكبير في المجتمع حيث إنها تتعامل مع مختلف الشرائح في المجتمع.

وحيث إنه لا يمكن قياس التقديرات المحاسبية بدقة بل يمكن تقديراً فقط وتختلف طبيعة وموثوقية المعلومات المتوفرة للإدارة من أجل دعم وإعداد تقدير محاسبي على نطاق واسع مما يؤثر على درجة شكوك التقدير وتؤثر درجة شكوك التقدير بدورها على مخاطر الخطأ الجوهري في التقديرات المحاسبية بما في ذلك قابلية تعرضها لتحيز مقصود أو غير مقصود من قبل الإدارة. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010 م).

لذلك فإن للمدقق وعملية التدقيق والطرق والإجراءات المتخذة من قبل المدقق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة تلعب دوراً مهماً وبشكل كبير في التأكد من هذه المخصصات بحيث إنها يجب أن تكون على أسس جيدة و معايير مناسبة تضمن حساب هذه المخصصات بما يساعد الحصول على بيانات مالية صحيحة وغير متحيزة أو مضللة والمساهمة في إنتاج معلومات وبيانات مالية تساعد متخذي القرار.

1.2 مشكلة الدراسة:

في ضوء ماسبق وحيث إنه يمكن أن تكون عملية قياس المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين قد ينتج عنها تحريفات جوهرية في البيانات المالية الناتجة عن الاحتيايل بسبب تحيز الإدارة أو الخطأ غير المقصود

لأسباب عديدة الأمر الذي يؤدي في النهاية إلى الخطأ في إظهار صافي الربح وبالتالي تضليل مستخدمي القوائم المالية، حيث تتركز مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

ما مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين الفلسطينيين بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (540) بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟

1.3 أهداف الدراسة:

1. الوقوف على مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين الفلسطينيين بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (540) بالتدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
2. التعرف على المشكلات التي تواجه مدققي الحسابات بالتدقيق على قياس المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
3. التعرف على مدى تأثير المخصصات المحتملة في عرض قوائم مالية عادلة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
4. التعرف على إجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (540) بالتدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

1.4 أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة من حيث إن القوائم المالية تلعب دوراً مهماً، حيث إنها تستخدم في إصدار القرارات المهمة وتشكل منفعة وأهمية كبيرة لمستخدمين هذه القوائم، وأي تحريف سواء مقصود أو غير مقصود قد يضر بشكل كبير مستخدمي هذه القوائم المالية، لذلك يقع على المدقق دور كبير في اكتشاف التحريفات في القوائم المالية.

وحيث إن المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة من الأمور المهمة التي قد تؤثر على مصداقية التقارير المالية ومستخدميها من مستثمرين حاليين ومحتملين والدائنين والعملاء والمقرضين والحكومة وغيرها. وبشكل خاص على البنوك نظراً لطبيعة عملها في الائتمان والاستثمارات والأوراق المالية.

لذلك فإن تناول الدراسة مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك الفلسطينية لها أهمية لمستخدمي القوائم المالية كما أنه يساعد في التأكد من دقة القوائم المالية وبالتالي زيادة الثقة في القوائم المالية، وزيادة الاستثمار والتعامل مع هذه المؤسسات ويساعد في اتخاذ القرارات الصحيحة.

1.5 فرضيات الدراسة:

1. لا يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. لا يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الأصول المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. لا يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
4. لا يوجد معوقات حول الإفصاح على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين؟
5. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى العوامل الشخصية.
6. توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى معلومات خاصة بمكتب التدقيق.

1.6 الدراسات السابقة:

1. دراسة (إبراهيم, 2016م) بعنوان "المعالجة المحاسبية للمطالبات المدفوعة وأثرها علي المخصصات الفنية لشركات التأمين"

هدفت الدراسة إلى إكتشاف أثر المطالبات المدفوعة علي تقدير حجم المخصصات الفنية بالقوائم المالية لشركات التأمين وتمثلت مشكلة البحث في أن شركات التأمين تقوم بتحميل كافة مبالغ المطالبات المدفوعة خلال فترة مالية واحدة ، مما يخالف مبداء المقابلة ولقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لتحليل الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات.

من أهم النتائج: يؤثر حجم المطالبات المدفوعة في تقدير المخصصات الفنية بالزيادة أو النقصان، المطالبات المدفوعة لوثائق التأمين الممتدة لفترات مالية أخرى تؤثر في حجم الفائض التأميني، معالجة المطالبات المدفوعة لوثائق التأمين السارية خلال الفترة المالية الحالية تعتبر مقياساً غير دقيقاً لحجم المطالبات المدفوعة خلال العام.

من أهم التوصيات تطبيق جدولة المطالبات المدفوعة بشركات التأمين حسب فترة سريان وثائق التأمين بالإضافة الى تقويم الأصول بالقيمة السوقية بالميزانية وتقويم الإلتزامات بأفضل تقييم.

2. دراسة (الشوابكة, 2013م) بعنوان "مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية"

Problems of Auditing Provisions, Contingent Assets and Contingent Liabilities in Jordanian Companies

هدفت الدراسة إلى اكتشاف مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين الأردنيين بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (540) بالتدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية وكذلك مدى اعترافهم بالمشكلات المقترحة واقعية، المنهجية التي اتبعها الباحث هي المنهج الوصفي في البحث العلمي من خلال دراسة مسحية ميدانية، وأخذت الدراسة عينة من (181) مدققاً خارجياً من (18) مكتباً بين متوسطة وكبيرة الحجم في الأردن.

الاستنتاجات, لقد أظهرت الدراسة أن المدققين الخارجيين ملتزمون إلى حد ما بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) وأنه لا توجد مشكلات واقعية بدرجة كبيرة على ما يبدو تواجه المدققين الخارجيين عند تدقيقهم على المخصصات والأصول المحتملة, كما وجدت بأن مدى التزام المدققين بمسؤولياتهم تجاه المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة كان محدوداً على الرغم من عدم وجود عوائق تمنعهم.

أهم التوصيات: ضرورة أن يهتم المدققين بالالتزام بمتطلبات معايير التدقيق الدولية, أن تقوم الجهات الرقابية بإلزام مكاتب التدقيق بمتطلبات التدقيق الدولية, أن تعمل مكاتب التدقيق على تشجيع المدققين لديها على الحصول على الشهادات المهنية و المحلية.

3. دراسة (الحجوج, 2011م) بعنوان "مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة العامة بالإفصاح عن المخصصات والموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة والمنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (37) وأثر ذلك على موثوقية قوائمها المالية".

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى التزام الشركات المساهمة العامة الأردنية التي تقدم كفالات ما بعد البيع أو عروض بيعيه لتسهيل شراء منتجاتها بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (37). المنهجية التي تم اتباعها من قبل الباحث هي المنهج الوصفي التحليلي.

وتوصل الباحث إلى أن هناك عدم التزام ملحوظ بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (37).

التوصيات, ضرورة التزام الشركات بالإفصاح عن الأدوات والنسب المستخدمة في تقدير التزاماتها المحتملة.

التأكيد على مدققي الحسابات بمراقبة مدى التزام الشركات بتطبيق معيار الدولي رقم 37 بشكل أكبر فعالية, توعية المدربين الماليين بإهمية تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم 37 والآثار المتوقعة على أرباحهم في حالة عدم الاهتمام.

4. دراسة (Cohen et al,2011) بعنوان:

Warranty reserve contingent liability, informational signal or earnings management tool"

هدفت الدراسة إلى اختبار دور المعلومات المحاسبية في الإفصاح عن الأمور المتعلقة بالكفالات ومدى ملاءمة السياسات التي تتبعها المنشأة لتصويب منتجاتها.

المنهجية التي اتبعها الباحث هي المنهج الكمي وأخذت الدراسة عينة من 800 شركة أمريكية تفصح عن التزاماتها في كفالات السلع، وخرجت نتائج الدراسة إلى أن عملية الإفصاح عن هذا النوع من الإلتزامات يؤدي إلى ابتعاد الشركة عن إدارة أرباحها الأمر الذي يؤدي إلى تأكيد الثقة لدى مستخدمي معلوماتها المحاسبية من جهة وزبائنها من جهة أخرى و كذلك يؤدي الإفصاح إلى منح الشركة كفاءة أكبر في تسويق منتجاتها و بذلك تحقيق أرباح حقيقية.

5. دراسة (Aharony and Dotan ,2004) بعنوان "تحليل الاختلافات بين المدقق,الادارة, والمحلل المالي بما يتعلق بالمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (5)"

A comparative analysis of auditor,manager and financial analysis interpretations of SFAS (5) disclosure guidelines"

هدفت الدراسة إلى تحليل الاختلافات بين كل من المدقق والمدير المالي والمحلل المالي حول تفسيرهم للمعيار المحاسبي الأمريكي رقم (5) والذي يعالج الإلتزامات المحتملة وتم تقسيم مستويات الاحتمالية إلى ثلاث مستويات هي المستوى البعيد الحدوث والمستوى الممكن الحدوث والمستوى المحتمل الحدوث، وقد استخدم الباحث المنهج الكمي حيث كانت الدراسة قد أخذت عينة من 86 مدقق و 796 مدير مالي و 1000 محلل مالي و جرت على الشركات الكبيرة المتداولة في السوق المالي الأمريكي وكانت النتائج أن هناك اختلافات ذات دلالة بين المحللين الماليين في كلا المستويين بعيد الحدوث ومحتمل الحدوث ووجد كذلك توافق عام في مستوى الاحتمالية سواء عند تكوين مخصصات عند الإفصاح بين المدققين والمديرين الماليين وكان المدققين أكثر حذراً عند وقوع الخسارة.

6. دراسة (Hoffman and Patton,2002) بعنوان "كيف تتأثر استحقاقات احتمال الخسارة بمعايير التقارير البديلة"

How are loss contingency accruals affected by alternative reporting criteria and incentives?

تعرضت هذه الدراسة إلى الفرق بين معيار احتمال الحدوث ومعيار الاحتمالية في الاعتراف بالخسائر المحتملة في التقارير المالية للوكالات الفدرالية الأمريكية، وذلك من خلال عينة من 151 موظف مالي فيدرالي وخرجت النتائج أن حجم الاعتراف بالخسائر المحتملة يكون أكبر عندما يكون احتمال الحدوث أكبر من عدمه ووجدوا أن معيار احتمال الحدوث يتأثر بدوافع أخرى مثل التحيز والتقدير أكثر من معيار الاحتمالية.

7. دراسة (Gleason and Mills,2002) بعنوان "الأهمية النسبية و تقارير التزامات الضرائب المحتملة"

"Materiality and contingent tax liability reporting"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على العوامل التي تفسر قرارات الشركة فيما يتعلق بالاعتراف وتسجيل الالتزامات الضريبية المحتملة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي حيث أخذت عينة من 100 شركة صناعية أمريكية من عام 1987 إلى عام 1995 فخرجت النتائج أن احتمالية الاعتراف بالالتزامات المحتملة أو تكوين مخصص الالتزامات المحتملة يزيد بالأهمية النسبية لمبلغ الخسارة المحتملة مستقبلاً.

8. دراسة (أبونصار ولطفي، 2000م) بعنوان: "المعالجة المحاسبية للالتزامات الطارئة بالشركات المساهمة العامة الأردنية".

غطت الدراسة كيفية معالجة الشركات المساهمة العامة الأردنية للالتزامات الطارئة محاسبياً واحتمال أن تقوم هذه الشركات بوضع مخصص للالتزامات المحتملة، وقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي أخذت الدراسة عينة من 100 مدقق و مدراء 105 شركة.

وأظهرت نتائج الدراسة وجود توافق عام في معالجة الالتزامات المحتملة بين مختلفة المدراء ومدققي الحسابات باستثناء شركات التأمين، ومن النتائج التي وجدتها الدراسة أن المدققين أقل تحفظاً من المدراء في عملية تكوين المخصص والإفصاح.

1.7 ما يميز الدراسة الحالية:

ركزت بعض من الدراسات السابقة عن الإفصاح على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في الشركات ومدى تطبيق المعايير الدولية، كما تناولت دراسات أخرى معالجة الالتزامات المحتملة وقرار الشركات فيما يتعلق بالاعتراف وتسجيل الالتزامات المحتملة، كما تناولت دراسات أخرى تحليل الاختلافات بين كل من المدقق و المدير المالي والمحلل المالي حول تفسيرهم للمعيار المحاسبي الأمريكي الذي يعالج الالتزامات المحتملة والفرق بين معيار احتمال الحدوث ومعيار الاحتمالية في الاعتراف بالخسائر المحتملة.

تناولت هذه الدراسة والدراسات السابقة مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة وأثاره وآلية تحليل والالتزام بالمعايير الدولية.

تميزت الدراسة الحالية أنها تناولت مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة على قطاع المصارف حيث إن المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في هذا القطاع لها تأثير وأهمية كبيره وتناولت البنوك الموجودة في فلسطين فيما تناولت الدراسات السابقة دول أخرى.

تتميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تدرس مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين ومدى قيام مدققي الحسابات الخارجيين بمسؤولياتهم في الالتزام بمتطلبات المعايير الدولية فيما تناولت الدراسات السابقة هذا المخصصات والالتزامات والأصول في قطاع الشركات في دول خارج فلسطين.

الفصل الثاني

مشكلات التدقيق على المخصصات
والأصول والالتزامات المحتملة في
المصارف المحلية المدرجة في
بورصة فلسطين

الفصل الثاني

مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين

2.1 المبادئ المحاسبية ذات الصلة بالمخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة

عند البحث في التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة لا بد من التطرق للمبادئ المحاسبية ذات الصلة بالموضوع وهي:

2.1.1 أساس الاستحقاق المحاسبي **Accrual Basis**

يتطلب إعداد القوائم المالية الالتزام بأساس الاستحقاق المحاسبي ويتطلب هذا المبدأ الاعتراف بالمصروفات التي تخص الفترة المالية سواء تم دفعها أو لم يتم وكذلك الاعتراف بالإيرادات المكتسبة والمكاسب الأخرى سواء تم قبضها أم لم يتم، أي بغض النظر عن واقعة الدفع أو القبض النقدي (أبو نصار وحמידات، 2010م).

وتتمثل العلاقة بين أساس الاستحقاق المحاسبي و موضوع البحث حيث إن الأصول المحتملة هي عبارة عن أصول محتمل أن تحدث في المستقبل ولم تتحقق بعد و كذلك الالتزامات المحتملة هي التزامات لم تتحقق بعد ولكن من المتوقع حدوثها في المستقبل وأما بالنسبة للمخصصات المحتملة هي مبالغ مقطوعة من الأرباح لمقابلة التزامات أو انخفاض في قيمة الأصول قد تحصل في المستقبل مما يعني أنها جميعا مبالغ داخلية أو خارجه في المستقبل أي أنها تسجل على أساس الاستحقاق.

2.1.2 مقابلة الإيرادات بالمصروفات **Matching Of Revenues and Expenses**

طبقا لهذا المبدأ، فإنه يتم تحديد إيرادات كل فترة محاسبية ثم يقرب بتلك النفقات التي تكبدتها المنشأة لتحقيق تلك الإيرادات على أن يتم الفصل بين إيرادات ونفقات الفترات المحاسبية المختلفة، وذلك بتطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي.

وطبقا للنموذج المحاسبي المعاصر تقوم المنشآت بتحديد الربح على أساس مبدأ مقابلة الإيرادات بالمصروفات (الشباني، 2013م)

عند الاعتراف بالمصروفات يسعى المحاسبون إلى إتباع المدخل الذي يقول "دع المصروفات تتبع الإيرادات" فالمصروفات نظرياً لا يعترف بها عند سداد الأجر أو عند أداء العمل أو عند إنتاج المنتج، ولكن عندما يساهم هذا العمل أو هذه الخدمة أو هذا المنتج في تحقيق الإيراد وبذلك يرتبط الاعتراف بالمصروفات بالاعتراف بالإيرادات، حيث تعرف هذه الممارسة بمبدأ المقابلة لأنها تتضمن مقابلة المصروفات بالإيرادات بشكل مباشر عندما يكون من المناسب إجراء ذلك بصورة عملية.

وبالنسبة للتكاليف التي يصعب إيجاد رابط معقول بينها وبين الإيرادات، فإن يجب تطبيق أحد المداخل الأخرى حيث يجب على المحاسب وضع سياسة توزيع معقولة ومنظمة لتطبيق مبدأ المقابلة ويتضمن هذا النوع من الاعتراف بالمصروفات افتراضات متعلقة بالمنافع التي يتم الحصول عليها والتكاليف المرتبطة بهذه المنافع والمدة التي يتوقع أن تتحقق فيها المنافع، وكذلك يتم تحميل بعض التكاليف على الفترة الحالية كمصروفات أو خسائر لأنه ببساطة لا يمكن تحديد أي علاقة واضحة بينها وبين الإيرادات، وبصفة عامة يمكن القول أن التكاليف يتم تحليلها لتحديد مدى وجود علاقة بينها وبين الإيرادات، فعند وجود مثل هذه العلاقة يتم استنفاد التكاليف ومقابلتها بالإيرادات في الفترة التي يعترف فيها بالإيرادات، وإذا لم توجد علاقة مباشرة بين التكاليف والإيرادات يكون من المناسب توزيع تكلفة باستخدام أساس معقول ومنطقي (الشوابة، 2013م).

وقد كان هناك خلال حول مدى الصحة النظرية لمبدأ المقابلة، حيث ذكر البعض أن مبدأ المقابلة يسمح بتأجيل تكاليف معينة ومعالجتها كأصول في الميزانية في حين أن هذه التكاليف قد لا تكون لها منافع في المستقبل فهذا المبدأ - إذا أسئ استخدامه - يسمح بجعل الميزانية مجمع للتكاليف التي لم تتم مقابلتها بالإيرادات (Kieso, Weygandt, and Warfiel, 2011).

وتكمن علاقة هذا مبدأ المقابلة بموضوع البحث من حيث أن المخصصات والالتزامات المحتملة عباره عن مبالغ معينة تدفع مستقبلاً أما بالنسبة الأصول المحتملة فتتمثل في استلام مبالغ معينة مستقبلاً لذلك لا بد من مقابلة الإيرادات بالمصروفات حسب المبدأ المحاسبي.

2.1.3 الإفصاح التام Full Disclosure

تلك المعلومات التي تنشرها الإدارة للجهات الخارجية من مستخدمي القوائم المالية بهدف مقابلة احتياجاتها المختلفة من المعلومات المتعلقة بأعمال الشركة و يشمل الإفصاح أية معلومات

محاسبية أو غير محاسبية تاريخية أو مستقبلية تصرح عنها الإدارة وتضمنها التقارير المالية.
(خشارمة, 2003م)

عند تحديد المعلومات التي يتم التقرير عنها، يتبع المحاسبون الممارسة العامة التي تقضي بتقديم المعلومات التي لها أهمية كافية للتأثير على الأحكام الشخصية والقرارات التي يتخذها المستخدم الواعي ويشار إلى ذلك عادة بمبدأ الإفصاح التام والذي يعترف بأن طبيعة ومقدار المعلومات التي تتضمنها التقارير المالية تعكس سلسلة من المبادلات التي تستند للحكم الشخصي حيث تسعى هذه المبادلات إلى:-

1- تقديم التفاصيل الكافية للإفصاح عن الجوانب التي تؤثر على المستخدمين.

2- الاهتمام بجعل المعلومات قابلة للفهم مع الأخذ بالاعتبار تكاليف إعدادها واستخدامها.

ويمكن للمحاسبة وضع المعلومات المتعلقة بالمركز المالي والدخل والتدفقات النقدية واستثمارات الملاك والتوزيعات عليهم في صلب القوائم المالية أو في الملاحظات على هذه القوائم أو كمعلومات إضافية (الشوابكة, 2013م).

وتمثل القوائم المالية الوسائل الرسمية والنمطية للتوصيل، وحتى يمكن الاعتراف ببند معين في صلب القوائم المالية فإنه يجب أن يستوفي تعريف العنصر (مثلاً الأصل أو الالتزام أو حق الملكية أو الإيراد أو المصروف) ويكون قابلاً للقياس بدرجة كافية من التأكد ويكون ملائماً وقابلاً للاعتماد عليه وبصفة عامة فإنه يجب الاعتراف في القوائم المالية بالمعلومات الأكثر إفادة عن الأصول والالتزامات وحقوق الملكية والإيرادات والمصروفات التي تحقق أفضل مزيج من الملائمة والموثوقية حيث إن هذا العنصر يكون قد خضع للقياس والتسجيل في السجلات ومر عبر نظام القيد المزدوج في المحاسبة (Kieso, et. al, 2011).

وتقوم الملاحظات على القوائم المالية عادة بشرح أو توضيح البنود المعروضة في صلب القوائم المالية، فإذا كانت المعلومات المعروضة في صلب القوائم المالية تعطي صورة غير كاملة عن أداء المنشأة ومركزها المالي فإنه يجب إدراج المعلومات الإضافية اللازمة لإكمال هذه الصورة في الملاحظات، ولا يلزم أن تكون المعلومات الواردة في الملاحظات قابلة للقياس الكمي أو مستوفية لتعريف أحد العناصر السابقة حيث يمكن أن يكون بعض أو كل الملاحظات وصفية،

وبشكل عام فإن المعلومات الواردة في الملاحظات تتبع نفس المعايير المحاسبية التي تتبعها القوائم المالية بحيث تفصل ما ورد مجملاً في القوائم المالية.

وقد تتضمن المعلومات الإضافية تفاصيل أو قيم تعرض وجهة نظر مختلفة عن تلك المعروضة في القوائم المالية فقد تكون في شكل معلومات كمية ذات درجة عالية من الملائمة ولكن يمكن الاعتماد عليها بدرجة منخفضة، أو معلومات مساعدة ولكنها ليست حيوية.

وقد تتضمن المعلومات الإضافية أيضاً توضيح الإدارة للمعلومات المالية ومناقشتها لأهمية هذه المعلومات (الشوابكة، 2013م).

أما علاقة هذا المبدأ بموضوع البحث فتكمن في أنه لا بد من تقديم المعلومات الظاهرة عن المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة على شكل إيضاحات مرفقة بالبيانات المالية (وقد يلزم تسجيل البند في القوائم المالية نفسها) وهي تساهم في إيضاح وفهم حقيقة المركز المالي ونتيجة أعمال المنشأة لفترة مالية معينة.

2.1.4 معيار المحاسبة الدولي رقم (37).

المخصصات و الالتزامات المحتملة و الأصول المحتملة

يصف هذا المعيار المعالجة المحاسبية المناسبة ومتطلبات الإفصاح للمخصصات والأصول والالتزامات المحتملة ليتمكن المستخدمون من فهم طبيعتها وزمنها ومبلغها.

أولاً: المخصصات:

يتم الاعتراف بالمخصصات في الحالات التالية:

- يكون على المنشأة التزام حالي (قانوني أو بناء) نتيجة لحدث سابق.
- من المحتمل أنه سيتطلب تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية لتسوية الالتزام.
- يمكن عمل تقدير موثوق به لمبلغ الالتزام.
- المبلغ المعترف به كمخصص يجب أن يكون مقدر بشكل جيد للمصاريف المطلوبة لسداد الالتزام الحالي في تاريخ قائمة عرض المركز المالي.
- بعض أو كل المصروف المطلوب لتسديد المخصص يتوقع أن يستعاد من طرف آخر مثال (التأمين أو ضمانة المورد) وتعالج مبلغ التعويض كالتالي:

- يعترف بالمبلغ التعويضي عندما يكون هناك تأكيد أن مبلغ التعويد سوف يستلم إذا المؤسسة سددت الالتزام، أيضاً مبلغ التعويض المعترف به يجب أن لا يزيد عن مبلغ المخصص.
- معالجة التعويض كأصل مستقل.
- المنشأة ممكن أن تختار أن تعرض صافي المصاريف المتعلقة بالمخصص ومبالغ التعويض في قائمة دخل شاملة. (Van Greuningetal ,2011)

التغيرات في المخصصات:

يجب مراجعة المخصصات في تاريخ كل ميزانية عمومية وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالي، وإذا لم يعد من المتحمل أن سيطلب تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادي لتسوية الالتزام فإن يجب عكس المخصص.

استعمال المخصصات:

يجب استخدام مخصص فقط للمصروفات التي تم الاعتراف بها كمخصص في الأصل. توضع فقط المصروفات المتعلقة بالمخصص الأصلي مقابله، وتوضع المصروفات مقابل مخصص تم الاعتراف به في الأصل لغرض آخر سيخفي أثر حدثين مختلفين (الحجوج, 2011).

تطبيق قواعد الاعتراف والقياس:

1. الخسائر التشغيلية المستقبلية

يجب عدم الاعتراف بمخصصات الخسائر التشغيلية المستقبلية لأنها لا تندرج ومقاييس الاعتراف العامة للمخصصات.

إن توقع خسائر تشغيلية مستقبلية هو دلالة على احتمال انخفاض موجودات معينة للعملية، وتقوم المنشأة باختبار هذه الموجودات من أجل انخفاض القيمة بموجب معيار المحاسبة الدولي السادس والثلاثين انخفاض قيمة الموجودات (الشوابكة, 2013م).

2. العقود المثقلة بالأعباء:

إذا كانت المنشأة داخله في عقد مثقل بالأعباء فإنه يجب الاعتراف بالالتزام الحالي بموجب العقد وقياسه كمخصص، ويمكن إلغاء العديد من العقود (مثل ذلك بعض طلبات الشراء الروتينية)، بدون دفع تعويض للطرف الآخر، ولذلك لا يوجد التزام، والعقود الأخرى تحدد كلا من حقوق والتزامات كل طرف من أطراف العقد، وحيث تجعل الأحداث مثل هذا العقد مثقلا بالأعباء يكون العقد ضمن نطاق هذا المعيار ويوجد مطلوب يتم الاعتراف به، والعقود غير المنفذة التي هي ليست مثقلته بالأعباء تقع خارج نطاق هذا المعيار.

يعرف العقد المثقل بالأعباء على أنه عقد يزيد قيمة التكاليف التي لا يمكن تجنبها لتلبية الالتزامات بموجبه عن المنافع الاقتصادية المتوقعة استلامها بموجب العقد، وتعكس التكاليف التي لا يمكن تجنبها بموجب عقد أقل، صافي تكلفة الخروج من العقد وهي تكلفة الوفاء به وأي تعويض أو عقوبات ناجمة من عدم الوفاء به، أيهما أقل قبل وضع مخصص منفصل لعقد مثقل بالأعباء تقوم المنشأة بالاعتراف بأية خسارة في انخفاض القيمة حدثت لموجودات مخصصة لذلك العقد (الحجوج، 2011).

3. الالتزامات المحتملة:

يجب على المنشأة عدم الإقرار بمطلوب محتمل بحيث يتم الإفصاح عن مطلوب محتمل حسبما تتطلبه إلا إذا كانت امكانية التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية بعيدة.

حيث تكون المنشأة مسؤولة جماعياً وفردياً عن التزام يعامل ذلك الجزء من الإلتزام الذي يتوقع أن تقوم الأطراف الأخرى بتلبيته على أنه مطلوب محتمل، وتعترف المنشأة بمخصص لذلك الجزء من الإلتزام الذي يحتمل حدوث تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية له، إلا في حالات نادرة جدا التي لا يمكن فيها إجراء تقدير موثوق به.

قد تتطور المطلوبات المحتملة بطريقة غير متوقعة مبدئياً وعلى ذلك يتم تقييمها باستمرار لتحديد ما إذا كان التدفق الصادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية المستقبلية لبند تم في السابق التعامل معه على أنه مطلوب محتمل فإنه يتم الإقرار بمخصص في البيانات المالية

للفترة التي يحدث فيها تغير في الإحتمال (فيما عدى حالات نادرة جدالتي لا يمكن فيها إجراء تقدير موثوق به). (الحجوج,2011).

4. الأصول المحتملة:

يتطلب المعيار عدم الإقراراف بالأصل المحتمل وحيث تكون النتيجة غير مؤكدة وأما اذا كانت النتيجة مؤكدة لا يكون الأصل محتمل و يكون الإقراراف به مناسباً(الشوابكة,2013م).

المخصصات والمطلوبات الأخرى:

يمكن تمييز المخصصات من المطلوبات الأخرى مثل الذمم التجارية الدائنة والمستحقات بسبب وجود عدم تأكد فيما يتعلق بتوقيت أو مبلغ الصرف المستقبلي المطلوب في التسوية, وبالمقارنة مع ذلك:

- الذمم التجارية الدائنه هي مطلوبات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم استلامها أو التزود بها و قدمت الفواتير لها أو تم الاتفاق رسمياً بشأنها مع المورد.
- المستحقات هي مطلوبات للدفع مقابل البضائع أو الخدمات التي تم استلامها أو التزود بها و لكن لم يتم دفعها أو إصدار فواتير بها أو الاتفاق رسمياً بشأنها مع المورد بما في ذلك المبالغ المستحقة للموظفين (مثال ذلك المبالغ المتعلقة براتب مستحق لإجازة) و بالرغم من أنه من الضروري في بعض الأحيان تقدير مبلغ أو توقيت المستحقات فان عدم التأكد بشكل عام أقل مما هو بالنسبة للمخصصات.

كثيراً ما يتم الإبلاغ عن المستحقات على أنها جزء من الذمم التجارية الدائنة و الذمم الدائنة الأخرى , بينما يتم الإبلاغ عن المخصصات بشكل منفصل(الحجوج,2011).

العلاقة بين المخصصات و المطلوبات المحتملة:

بشكل عام تعد كافة المخصصات محتملة لأنها غير مؤكدة من ناحية التوقيت و المبلغ, على أنه ضمن هذا المعيار يستعمل المصطلح "محتمل" للموجودات والمطلوبات غير المعترف بها لأن وجودها سيناكّد فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي واحد أو أكثر غير مؤكد ليس ضمن السيطرة الكاملة للمنشأة, إضافة إلى ذلك يستعمل المصطلح "المطلوبات المحتملة" للمطلوبات التي لا تلبية مقاييس الاعتراف.

- المخصصات المعترف بها كمطلوبات (على افتراض إمكانية عمل تقدير موثوق به) لأنها عبارة عن التزامات حالية و من المحتمل أن تدفقا صادراً للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية سيكون مطلوباً لتسوية الالتزامات.
- المطلوبات المحتملة، المعترف بها كمطلوبات لأنها إما التزامات ممكنة، إذ يجب تأكيد ما إذا كان على المنشأة التزام حالي يمكن أن يؤدي إلى تدفق صادر للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية، أو التزامات حالية لا تُلبي مقاييس الاعتراف في هذا المعيار (لأنه إما ليس من المحتمل أن تدفقاً صادراً للموارد المتضمنة للمنافع الاقتصادية سيكون مطلوباً لتسوية الالتزام، أو لأنه لا يمكن إجراء تقدير موثوق به بشكل كاف لمبلغ الالتزام) (الحجوج، 2011).

2.1.5 معيار التدقيق الدولي رقم (540)

يتحدث هذا المعيار عن مسؤولية المدققين بالنسبة للتقديرات المحاسبية والافصاحات المتعلقة بتدقيق البيانات المالية كما تتضمن متطلبات وتوجيهات بشأن أخطاء التقديرات المحاسبية ومؤشرات على احتمال تحيز الإدارة.

2.2 إجراءات التدقيق:

2.2.1 إجراءات تقييم المخاطر المتعلقة بالتقديرات المحاسبية:

من أجل توفير أساس لتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية للتقديرات المحاسبية يجب على المدقق أن يكون على فهم واضح لما يلي:

أ) متطلبات إطار عمل إعداد التقارير المالية ذات العلاقة بالتقديرات المحاسبية، بما في ذلك الافصاحات ذات العلاقة.

ب) كيفية تحديد الإدارة للعمليات والأحداث والشروط التي تؤدي إلى الاعتراف أو الإفصاح عن التقديرات المحاسبية في البيانات المالية.

ت) كيفية إعداد الإدارة للتقديرات المحاسبية والحصول على فهم للبيانات التي استندت عليها. (الشوابة، 2013م).

على المدقق أن يقيم درجة عدم الشكوك التقدير المرتبطة بتقدير معين، و يجب أن يقدر المدقق حسب تقديره أي من التقديرات المحاسبية تشمل شكوك تؤدي إلى مخاطر هامة. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010م)

بناءً على تقدير المخاطر والإخطار الجوهرية، المدقق يجب أن يحدد ما يلي:

أ) هل قامت الإدارة بشكل مناسب بتطبيق متطلبات إعداد القوائم المالية المتعلقة بالتقديرات المحاسبية.

ب) ما إذا كانت طرق إعداد التقديرات المحاسبية مناسبة ومنظمة مع الفترات السابقة وإذا كان هناك اختلاف فهو مناسب للظروف الحالية.

2.2.2 الفحص والقياس:

التقديرات المحاسبية ذات المخاطر المهمة على المدقق أن الحصول على أدلة كافية ومناسبة حول التالي:

- 1- قرار الإدارة بالاعتراف أو عدم الاعتراف بالتقديرات المحاسبية في القوائم المحاسبية.
- 2- أساس القياس المستخدم للتقدير المحاسبي، حسب متطلبات إعداد التقارير المالية. (الاتحاد الدولي للمحاسبين، 2010)

2.2.3 تقييم معقولية التقديرات المحاسبية و تحديد الأخطاء:

يتعين على المدقق الحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة حول ما إذا كانت الإفصاحات في البيانات المالية المتعلقة بالتقدير المحاسبي مبنية على متطلبات إعداد التقارير المالية.

يتعين على المدقق تقييم مدى ملائمة الإفصاح حول شكوك التقدير في البيانات المالية بناءً على متطلبات إعداد التقارير المالية.

2.2.4 مؤشرات تحيز من جهة الإدارة:

يجب على المدقق أن يراجع الأحكام والقرارات التي اتخذت من جانب الإدارة في عمل التقديرات المحاسبية لتحديد إذا ما كان هناك مؤشرات عن احتمال انحياز الإدارة. المؤشرات على احتمال انحياز الإدارة لا تشكل بحد ذاتها أخطاء مقصودة للتوصل إلى استنتاجات حول معقولية التقديرات المحاسبية المختلفة. (الشوابة، 2013م).

2.2.5 إقرارات مكتوبة:

يجب على المدقق الحصول على إقرار مكتوب من الإدارة أن القائمين على الحكم يؤكدون أن الفرضيات المناسبة استخدمت لعمل التقديرات المحاسبية المعقولة.

التوثيق:

على المدقق أن يشمل في وثائق التدقيق ما يلي:

(أ) الأساس لاستنتاج المدقق عن معقولية التقديرات المحاسبية, والإفصاح الذي يؤدي إلى مخاطر مهمة.

(ب) مؤشرات احتمال انحياز الإدارة إن وجد. (الاتحاد الدولي للمحاسبين, 2010).

2.3 معايير المراجعة المهنية :

2.3.1 التعليم والتدريب والخبرة:

- يجب فيمن يرغب في الحصول على لقب مراجع الحسابات القانوني أن يحصل على درجة معينة من التعليم في مجال المحاسبة ومراجعة الحسابات كأن يكون حاصل على درجة البكالوريوس في العلوم المالية والتجارية (تخصص محاسبة).
- كما يجب عليه التدريب في أحد مكاتب المحاسبة والمراجعة من سنة واحدة الى سبع سنوات حسب نظام الحصول على لقب في الدول المختلفة.
- وبعد اكتساب الخريج الخبرة الكافية يتقدم لامتحانات التأهيل للحصول على لقب مراجع حسابات قانوني في حالة نجاحه, ففي المملكة الأردنية الهاشمية يتولى ديوان المحاسبة عقد امتحانين في كل عام للمتقدمين للحصول على هذا اللقب.
- ثم بعد ذلك يجب على الناجحين في امتحان التأهيل والذين حصلوا على لقب مراجعي حسابات قانونيين التسجيل لدى ديوان المحاسبة حسب نص المادة (3) من القانون رقم 32 لسنة 1985 وهو قانون ممارسة مهنة تدقيق الحسابات, ويعطى المراجع لممارسة المهنة على النموذج المقرر

موقعة من الرئيس بختم بعد أن يدفع الرسوم القانونية المقررة بموجب النظام السابق بمقتضى هذا القانون.

- يقسم المراجع الذي منح الرخصة قبل ممارسة المهنة اليمين القانونية أمام الرئيس. (الجبروع، 2002م)

2.3.2 استقلال المراجع في ممارسة مهنته :

يعتبر استقلال وحياد مراجع الحسابات من المفاهيم الأساسية في عملية المراجعة ويقصد بالاستقلال والحياد هي التزام المراجع بالعدالة تجاه الشركة التي يراجع حساباتها (العميل)، وملاك المشروع من المساهمين والطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية المنشورة مثل: المستثمرين، الدائنين، مانحي الائتمان، البنوك، الدوائر الحكومية المعنية وكل من له علاقة بالقوائم المالية المنشورة.

وقد أثار معيار استقلال وحياد المراجع الكثير من الجدل والمناقشات بين المحاسبين والمراجعين والمحاسبين وغيرهم من المهتمين بالمهنة، وذلك نظرا لصعوبة وضع تعريف دقيق ومحدد لمفهوم الاستقلال والحياد نتيجة لارتباط ذلك المفهوم بالحالة الذهنية للمراجع، كما أن العلاقات المالية التي تربط المراجع بالشركة موضوع المراجعة بالإضافة الي ما يطلع عليه من أمور تتصف بالسرية قد يثير شكوكا من الغير حول استقلال المراجع وحياده. (حجو 2012م).

وإن الاستقلال يعتبر من المفاهيم الأساسية في مهنة مراجعة الحسابات، ويعرف الاستقلال بأنه القدرة على العمل بنزاهة وموضوعية.

فيجب أن يتصف المراجع بالحياد في جميع الأمور التي تعرض عليه ويجب أن تتميز أعماله بالعدالة لجميع الأطراف والفئات المختلفة فتميز المراجع بالأمانة الذهنية يجعل آرائه غير منحازة.

ويجب أن يفتتح مستخدمو القوائم المالية باستقلال المراجع فالوجود الحقيقي لمهنة المراجعة يعتمد على هذا الإقناع فإذا شك مستخدمو القوائم المالية في استقلال المراجعين فأرائهم لا تكون لها أهمية وبالتالي لا يكون هنالك حاجة لخدمات المراجعين ولكن يثق مستخدمو القوائم المالية في استقلال المراجعين فإنه يجب على هؤلاء تجنب جميع العلاقات والظروف التي تدعو

إلى الشك في استقلالهم, فيجب على المراجع الاحتفاظ بمظهر الاستقلال بالإضافة الي احتفاظه باستقلاله الذهني.

إن ظهور مراجع الحسابات بمظهر الاستقلال يعزز من ثقة الجمهور بخدماته, ويمكن ذلك من التحقق من تمتعه بالاستقلال التام, ولعل المظهر ينال اهتماماً من الجمهور أكثر من الحالة العقلية, إن النظرة السلوكية لعمل الحسابات تمكنا من تحديد المؤشرات التي قد تضغط على استقلاله وحياده وتخرجه عن الاستقلال التام وبالتالي يمكن بناءً على هذه الضغوط وضع معايير الاستقلال للمراجع.

إن إدارة الشركة تمثل دائماً مصدر الضغط الأكبر على مراجع الحسابات كما أنها في الوقت نفسه تشكل مصدراً لعدم ثقة مستخدمي القوائم المالية مما ينشأ عند اضطرار هؤلاء للاعتماد على رأي مراجع الحسابات في صدق وعدالة عرض تلك القوائم للمركز المالي ونتائج الأعمال. (حجو, 2012م)

إن الضغوط التي تمارسها إدارة الشركة على مراجع الحسابات الخارجي المستقل تتكون في الغالب من ثلاث نواحي هي :

أولاً: عند قيامه بوضع برنامج المراجعة وتحديد الاختبارات والإجراءات ووقت القيام بها, فتحرص إدارة الشركة على التركيز على نقاط معينة دون الأخرى, كما أنها لا تمكن المراجع من الحصول على أدلة الاثبات الكافية والملائمة التي يرى ضرورة الحصول عليها, إما خوفاً من كشف تلاعبها أو حرصاً على بعض الأسرار.

ثانياً: عد قيامه بعملية فحص واجراء الاختبارات اللازمة للدفاتر والسجلات وانتقاد أنظمة الرقابة الداخلية وقيامه بالإجراءات الضرورية للتحقق من وجود أصول المنشأة ومن ملكيتها لها وعدم وجود رهونات عليها لصالح الغير والتحقق من صحة تقويمها والقيام بالمراجعة التحليلية ومراعاة عمليات الحد الفاصل ومتابعة الأحداث اللاحقة لعمل القوائم المالية, حيث تتدخل إدارة المنشأة في عمل المراجع وتجعله يركز على بعض البنود الأخرى.

ثالثاً: عند قيامه بكتابة التقارير ورغبته في تعديل رأي مراجع الحسابات أو إجماعه عن الإفصاح عن بعض الحقائق المالية التي تهم الطرف الثالث من مستخدمي القوائم المالية.

كما أن إدارة المنشأة لديها وسائل وطرق كثيرة تستطيع بموجبها الضغط على مراجع الحسابات وجعله متحيزاً لمصلحتها وقد تكون تلك الضغوط مباشرة الضغط أو غير مباشرة وتتمثل الأولى الضغط عليه عن طريق التعيين أو العزل أو تحديد الأتعاب وتمثل الثاني الضغط عليه عن طريق استخدام نفوذها لدى جهات أخرى أو الاعتماد على شركائها في مواقع لارغام المراجع على السير بركبها (الجربوع, 2002م).

2.3.3 التّأهيل العلمي لمدقق الحسابات :

تتبع أهمية التّأهيل العلمي لمدقق الحسابات من وجود أطراف متعددة تعتمد على رأي المراجع الخارجي (مراقب الحسابات) عن القوائم المالية الختامية للمشروع, مما يتطلب معه ضرورة توافق الثقة لدى هؤلاء الأطراف في مدى كفاءة وحياد القائمين بعملية المراجعة, ولن تتحقق هذه الثقة إلا من خلال توافر شروط التّأهيل العلمي والمهني للقائمين بعملية المراجعة, وضرورة توافر الاستقلال لهم عند إبداء الرأي الفني عن القوائم المالية محل الفحص, وينص هذا المعيار على ضرورة توافر عاملين أساسيين في المراجع هما:

أ. التّأهيل العلمي أو الفني:

ويعني ذلك ضرورة أن يكون لدى المراجع درجة من التّأهيل الفني في مجال المواد المحاسبية والمراجعة ويتم الحصول على هذا التّأهيل من خلال الدراسة في المعاهد والكلية التي تقدم مثل هذه المواد, ونود الإشارة في هذا المجال أن المقصود بالتّأهيل العلمي أو الفني في هذا الصدد لا يقتصر على الجوانب المحاسبية فقط ولكن يتطلب بعض جوانب المعرفة والتي تمكن المراجع من إبداء الرأي فيما يعرض عليه من قوائم وتقارير, ومن أمثلة تلك الجوانب النواحي السلوكية والادارة وطرق الاتصال.

ب. التّأهيل العلمي أو الخبرة المهنية:

فكما هو الحال في جميع المهن الأخرى والتي تتطلب ممارسة مهنية من أعضائها لفترة زمنية محددة, فإن مهنة المحاسبة والمراجعة تتطلب كذلك من أعضائها ضرورة قضاء فترة زمنية محددة للتدريب العملي في المهنة قبل البدء في مزاولتها. (حجو, 2002م).

2.4 المصطلحات الإجرائية:

2.4.1 الالتزام Liability:

الالتزام الحالي للمنشأة ينشأ عن أحداث سابقة, يتوقع أن تؤدي تسويته إلى تدفق الصادر

من الموارد التي تمثل منافع اقتصادية. Van Greuning, Scott, and Terblanche (2011).

2.4.2 المخصص provision:

التزام مشكوك في توقيته أو مبلغه, وعدم التأكد هذا ما يميز المخصص عن غيره من

الالتزامات, ويمكن أن ينتج المخصص عن التزامات قانونية أو استنتاجية.

(Alfredson et al, 2009)

2.4.3 الأصل المحتمل contingent Asset:

أصل ينشأ من أحداث سابقة و يتم تأكيد وجوده فقط بوقوع أو عدم وقوع حدث مستقبلي

غير مؤكد واحد أو أكثر لا يخضع لسيطرة المنشأة بشكل كامل. (Van Greuning et al., 2011)

2.4.4 الالتزام المحتمل contingent Liability:

التزام تنفيذه مرتبط بحدوث أو عدم حدوث أمر ما غير مؤكد الحدوث في المستقبل

وليس تحت سيطرة المنشأة, أو التزام حالي ناتج عن أحداث حصلت في الماضي لكن من غير

المتوقع أن يؤدي إلى التضحية بموارد اقتصادية أو لا يمكن قياسه بموثوقية كافية. (Alfredson

et al, 2009)

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

الفصل الثالث

الطريقة والإجراءات

3.1 المقدمة:

تعتبر منهجية الدراسة وإجراءاتها محورياً رئيساً يتم من خلاله انجاز الجانب التطبيقي من الدراسة، وعن طريقها يتم الحصول على البيانات المطلوبة لإجراء التحليل الإحصائي للتوصل إلى النتائج التي يتم تفسيرها في ضوء أدبيات الدراسة المتعلقة بموضوع الدراسة، وبالتالي تحقق الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها.

بناءً على ذلك تناول هذا الفصل وصفاً للمنهج المتبع ومجتمع وعينة الدراسة، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة وطريقة إعدادها وكيفية بنائها وتطويرها، ومدى صدقها وثباتها، وينتهي الفصل بالمعالجات الإحصائية التي استخدمت في تحليل البيانات واستخلاص النتائج، وفيما يلي وصف لهذه الإجراءات.

3.2 منهج الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة لقد تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي الذي يحاول من خلاله وصف الظاهرة موضوع الدراسة، وتحليل بياناتها، والعلاقة بين مكوناتها والآراء التي تطرح حولها والعمليات التي تتضمنها والآثار التي تحدثها.

ويعرف الحمداني (2006:100) المنهج الوصفي التحليلي بأنه "المنهج الذي يسعى لوصف الظواهر أو الأحداث المعاصرة، أو الراهنة فهو أحد أشكال التحليل والتفسير المنظم لوصف ظاهرة أو مشكلة، ويقدم بيانات عن خصائص معينة في الواقع، وتتطلب معرفة المشاركين في الدراسة والظواهر التي ندرسها والأوقات التي نستعملها لجمع البيانات".

وقد استخدم الباحث مصدرين أساسيين للمعلومات:

1. المصادر الثانوية: حيث تم معالجة الإطار النظري للدراسة إلى مصادر البيانات الثانوية والتي تتمثل في الكتب والمراجع العربية والأجنبية ذات العلاقة، والدوريات والمقالات والتقارير، والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة، والبحث والمطالعة في مواقع الإنترنت المختلفة.

2. المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة تم جمع البيانات الأولية من خلال الإستبانة كأداة رئيسة للدراسة، صممت خصيصاً لهذا الغرض.

3.3 مجتمع الدراسة:

مجتمع الدراسة يعرف بأنه جميع مفردات الظاهرة التي يتم دراستها، وبناء على مشكلة الدراسة وأهدافها فإن المجتمع المستهدف يتكون من جميع مكاتب التدقيق في فلسطين التي تدقق على المصارف المحلية والمدرجة في بورصة فلسطين ويتكون مجتمع الدراسة من 50 مدقق ممن يعملون في التدقيق على البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. حيث تم استخدام أسلوب الحصر الشامل، حيث تم توزيع 50 إستبانة على مجتمع الدراسة وقد تم استرداد 24 استبانته بنسبة 50%.

3.4 أداة الدراسة:

تم إعداد إستبانة حول "مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين". تتكون إستبانة الدراسة من قسمين رئيسيين:

القسم الأول: وهو عبارة عن البيانات الشخصية عن المستجيبين (العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات، الحصول على الشهادة المهنية) ومعلومات خاصة بمكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب به حالياً (الارتباط بمكتب تدقيق عالمي، عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب لديه حالياً).

القسم الثاني: وهو عبارة عن مجالات الدراسة، ويتكون من 19 فقرة، موزع على مجالين:

المجال الأول: فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، ويتكون من (13) فقرة.

المجال الثاني: مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، ويتكون من (6) فقرات.

وقد تم استخدام مقياس ليكرت الخماسي لقياس استجابات المبحوثين لفقرات الاستبيان حسب جدول (3.1):

جدول (3.1): درجات مقياس ليكرت الخماسي

الاستجابة	غير موافق بدرجة كبيرة جداً	غير موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة متوسطة	موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جداً
الدرجة	1	2	3	4	5

اختار الباحث الدرجة (1) للاستجابة "غير موافق بدرجة كبيرة جداً" وبذلك يكون الوزن النسبي في هذه الحالة هو 20% وهو يتناسب مع هذه الاستجابة.

3.5 صدق الاستبيان:

صدق الاستبانة يعني "أن يقيس الاستبيان ما وضع لقياسه" (الجرجاوي، 2010م: 105)، كما يقصد بالصدق "شمول الاستقصاء لكل العناصر التي يجب أن تدخل في التحليل من ناحية، ووضوح فقراتها ومفرداتها من ناحية ثانية، بحيث تكون مفهومة لكل من يستخدمها" (عبيدات وآخرون، 2001: 179). وقد تم التأكد من صدق الإستبانة:

1- صدق المقياس:

أولاً: الاتساق الداخلي Internal Validity

يقصد بصدق الاتساق الداخلي مدى اتساق كل فقرة من فقرات الإستبانة مع المجال الذي تنتمي إليه هذه الفقرة، وقد قام الباحث بحساب الاتساق الداخلي للإستبانة وذلك من خلال حساب معاملات الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للمجال نفسه. يوضح جدول (3.2) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.2): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" والدرجة الكلية للمجال

م	القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل ارتباط بيرسون	الفقرة
1.	*0.000	.821	يتم مراجعة واختيار الطريقة التي استخدمت من قبل الإدارة لإعداد التقدير.
2.	*0.001	.614	تقييم البيانات ومراعاة الافتراضات التي أستخدمت عليها التقدير
3.	*0.000	.740	يتم الاستعانة بخبير متخصص في بعض الأحيان
4.	*0.000	.781	اختيار الاحتمال التي يشملها التقرير
5.	*0.000	.637	يتم الحصول على أدلة حول موثوقية إجراءات البنك بشأن التقديرات بشكل عام
6.	*0.000	.639	المقارنة، عند الإمكان، بين التقديرات المعمول بها في فترات سابقة مع النتائج الفعلية لهذه الفترات
7.	*0.000	.725	الحصول على تقدير مستقل
8.	*0.002	.570	دراسة إجراءات الإدارة بالمصادقة على التقديرات
9.	*0.002	.568	تقييم فيما إذا تم تحديد مقدار الفروق بين النتائج الفعلية والتقديرات السابقة، وإن التسويات المناسبة أو الإفصاح عنها، قد تم اتخاذها عند الضرورة .
10.	*0.003	.550	متابعة الأحداث اللاحقة وتوفيرها لأدلة التدقيق
11.	*0.003	.550	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي
12.	*0.014	.449	تقييم مدى الالتزام بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية
13.	*0.000	.740	تقييم و اختبار أنظمة الرقابة المعنية

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

يوضح جدول (3.3) معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" والدرجة الكلية للمجال، والذي يبين أن معاملات الارتباط المبينة دالة عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك يعتبر المجال صادقاً لما وضع لقياسه.

جدول (3.3): معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات مجال "مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" والدرجة الكلية للمجال

م	الفقرة	معامل ارتباط بيرسون	القيمة الاحتمالية (Sig.)
1.	عدم توفر المعلومات من الجهة المسؤولة	.839	*0.000
2.	ضغوط إدارة البنك على الجهات التي من الممكن أن يستفيد منها المدقق	.790	*0.000
3.	عدم وجود أسس ثابتة للقياس	.787	*0.000
4.	عدم توفر المعلومات و الخبرة الكافية أمام المدقق	.920	*0.000
5.	إخفاء المعلومات و تقديم معلومات مضللة	.762	*0.000
6.	عدم تعاون الإدارة مع المدقق	.798	*0.000

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

ثانياً: الصدق البنائي Structure Validity

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة الذي يقيس مدى تحقق الأهداف التي تريد الأداة الوصول إليها، ويبين مدى ارتباط كل مجال من مجالات الدراسة بالدرجة الكلية لفقرات الإستبانة.

يبين جدول (3.4) أن مجالاً للإستبانة دالين إحصائياً عند مستوى معنوية $\alpha \leq 0.05$ وبذلك تعتبر الإستبانة صادقه لما وضعت لقياسه.

جدول (3.4): معامل الارتباط بين درجة كل مجال من مجالات الإستبانة والدرجة الكلية للإستبانة

القيمة الاحتمالية (Sig.)	معامل بيرسون للارتباط	المجال
*0.014	.449	فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
*0.003	.553	مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

* الارتباط دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

3.6 ثبات الإستبانة Reliability:

يقصد بثبات الاستبانة هو أن يعطي الاستبيان نفس النتائج إذا أعيد تطبيقه عدة مرات متتالية، ويقصد به أيضا إلى أي درجة يعطي المقياس قراءات متقاربة عند كل مرة يستخدم فيها، أو ماهي درجة اتساقه وانسجامه واستمراريته عند تكرار استخدامه في أوقات مختلفة (الجرجاوي، 2010: 97).

وقد تم التحقق من ثبات إستبانة الدراسة من خلال معامل ألفا كرونباخ Cronbach's Alpha Coefficient، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.5).

جدول (3.5): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الإستبانة

المجال	عدد الفقرات	معامل ألفا كرونباخ	الصدق الذاتي*
فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	13	0.853	0.923
مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.	6	0.898	0.948
جميع فقرات الاستبانة معا	19	0.867	0.931

*الصدق الذاتي = الجذر التربيعي الموجب لمعامل ألفا كرونباخ

يوضح جدول (3.5) أن قيمة معامل ألفا كرونباخ مرتفعة للمجالين حيث بلغت (0.898, 0.853) على التوالي، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.867). وكذلك قيمة الصدق الذاتي مرتفعة للمجالين حيث بلغت (0.948, 0.923) عالتوالي، بينما بلغت لجميع فقرات الإستبانة (0.931) وهذا يعني أن الثبات مرتفع ودال إحصائيا. وبذلك تكون الإستبانة في صورتها النهائية كما هي في الملحق (1). قد تم التأكد من صدق وثبات إستبانة الدراسة مما يجعله على ثقة تامة بصحة الإستبانة وصلاحيته لتحليل النتائج والإجابة على أسئلة الدراسة واختبار فرضياتها.

3.7 الأساليب الإحصائية المستخدمة:

تم تفرغ وتحليل الإستبانة من خلال برنامج التحليل الإحصائي Statistical Package for the Social Sciences (SPSS).

اختبار التوزيع الطبيعي : Normality Distribution Test

تم استخدام اختبار كولمغوروف-سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test لاختبار ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه، وكانت النتائج كما هي مبينة في جدول (3.6).

جدول (3.6): يوضح نتائج اختبار التوزيع الطبيعي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المجال
0.792	0.650	فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
0.498	0.829	مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
0.352	0.931	جميع فقرات الاستبانة معا

يوضح جدول (3.6) أن القيمة الاحتمالية (Sig.) لمجالي الاستبانة أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك فإن توزيع البيانات لهذه المجالات يتبع التوزيع الطبيعي، حيث تم استخدام الاختبارات المعلمية للإجابة على فرضيات الدراسة.

وقد تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- 1- النسب المئوية والتكرارات (Frequencies & Percentages): لوصف عينة الدراسة.
- 2- المتوسط الحسابي والمتوسط الحسابي النسبي والانحراف المعياري.
- 3- اختبار ألفا كرونباخ (Cronbach's Alpha)، لمعرفة ثبات فقرات الإستبانة.
- 4- اختبار كولمغوروف-سمرنوف (K-S) Kolmogorov-Smirnov Test: لمعرفة ما إذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي من عدمه.

- 5- معامل ارتباط بيرسون (Pearson Correlation Coefficient) لقياس درجة الارتباط: قد تم استخدامه لحساب الاتساق الداخلي والصدق البنائي للاستبانة.
- 6- اختبار T في حالة عينة واحدة (T-Test) لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم زادت أو قلت عن ذلك. ولقد تم استخدامه للتأكد من دلالة المتوسط لكل فقرة من فقرات الاستبانة.
- 7- اختبار T في حالة عينتين (Independent Samples T-Test) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات المستقلة.
- 8- اختبار تحليل التباين الأحادي ANOVA (One Way Analysis of Variance) لمعرفة ما إذا كان هناك فروقات ذات دلالة إحصائية بين ثلاث مجموعات أو أكثر من البيانات.

الفصل الرابع
تحليل البيانات واختبار فرضيات
الدراسة ومناقشتها

الفصل الرابع

تحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة ومناقشتها

4.1 المقدمة:

يتضمن هذا الفصل عرضاً لتحليل البيانات واختبار فرضيات الدراسة، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة واستعراض أبرز نتائج الإستبانة والتي تم التوصل إليها من خلال تحليل فقراتها، والوقوف على البيانات الشخصية التي اشتملت على (العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات، الحصول على الشهادة المهنية) ومعلومات خاصة بمكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب به حالياً (الارتباط بمكتب تدقيق عالمي، عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب لديه حالياً)، لذا تم إجراء المعالجات الإحصائية للبيانات المتجمعة من إستبانة الدراسة، إذ تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للدراسات الاجتماعية (SPSS) للحصول على نتائج الدراسة التي تم عرضها وتحليلها في هذا الفصل.

4.2 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق البيانات الشخصية

– توزيع عينة الدراسة حسب العمر

جدول (4.1): توزيع عينة الدراسة حسب العمر

العمر	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 30 سنة	10	41.66
من 30- أقل من 40 سنة	7	29.17
من 40- أقل من 50 سنة	6	25
50 سنة فأكثر	1	4.16
المجموع	24	100.0

يتضح من جدول (4.1): أن ما نسبته 41.7% من عينة الدراسة أقل من 30 سنة، 29.2% تتراوح أعمارهم من 30- أقل من 40 سنة، 25.0% تتراوح أعمارهم من 40- أقل من 50 سنة، بينما 4.2% أعمارهم 50 سنة فأكثر.

حيث تمثل نسبة 58% نسبة الأعمار أكثر من 30 عام وهذا يعد مؤشر إيجابيا بأن أفراد العينة لديهم خبرة كافية في التدقيق تؤهلهم لمعرفة أهم العوامل التي تتعلق بالتدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة .

- توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

جدول (4.2): توزيع عينة الدراسة حسب المسمى الوظيفي

النسبة المئوية %	العدد	المسمى الوظيفي
12.5	3	مساعد تدقيق
12.5	3	مدقق
41.67	10	مدقق رئيسي
12.5	3	مشرف تدقيق أو مساعد مدير تدقيق
12.5	3	مدير تدقيق
4.17	1	شريك
4.17	1	أخرى
100.0	24	المجموع

يتضح من جدول (4.2) أن ما نسبته 12.5% من عينة الدراسة مساهم الوظيفي مساعد تدقيق ومدقق ومشرف تدقيق أو مساعد مدير تدقيق ومدير تدقيق، 41.7% مساهم الوظيفي مدقق رئيسي، بينما 4.2% مساهم الوظيفي شريك وهذا يدل على أنه تم استقصاء آراء أشخاص ذو معرفة بأسس اختيار مدقق الحسابات الخارجي ولهم مستويات وظيفية تؤهلهم لتعبئة الإستبيان وبالتالي يمكن الاعتماد على آرائهم بشكل كبير .

- توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول (4.3): توزيع عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة المئوية %	العدد	المؤهل العلمي
66.7	16	بكالوريوس
33.3	8	دراسات عليا
100.0	24	المجموع

يتضح من جدول (4.3) أن ما نسبته 66.7% من عينة الدراسة مؤهلهم العلمي بكالوريوس، بينما 33.3% مؤهلهم العلمي دراسات عليا وهؤلاء الأشخاص ذو مؤهلات علمية لها علاقة مباشرة بعملية التدقيق على المخصصات والأصول والإلتزامات المحتملة مما يعني أنهم مؤهلون بشكل جيد للتفاعل مع موضوع الدراسة كون أن آرائهم نابعة من وعيهم وأدراكهم بعملية التدقيق على المخصصات والأصول والإلتزامات المحتملة.

- توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات

جدول (4.4): توزيع عينة الدراسة حسب عدد سنوات الخبرة

عدد سنوات الخبرة	العدد	النسبة المئوية %
أقل من 5 سنوات	6	25.0
5 - أقل من 10 سنوات	12	50.0
من 10 - أقل من 15 سنة	3	12.5
15 سنة فأكثر	3	12.5
المجموع	24	100.0

يتضح من جدول (4.4) أن ما نسبته 75% من أفراد العينة خبرتهم من 5 سنوات فأكثر مما يعزز إمكانية الاعتماد على آرائهم التي تعكس خبراتهم المتنوعة في مجالات العمل ذات العلاقة بموضوع الدراسة.

- توزيع عينة الدراسة حسب الحصول على الشهادات المهنية

جدول (4.5): توزيع عينة الدراسة حسب الحصول على الشهادات المهنية

الحصول على الشهادات المهنية	العدد	النسبة المئوية %
نعم	6	25.0
لا	18	75.0
المجموع	24	100.0

يتضح من جدول (4.5) أن ما نسبته 25.0% من عينة الدراسة حصلوا على شهادات مهنية، بينما 75.0% لم يحصلوا على شهادات مهنية، مما يعني أن الغالبية العظمى للمبحوثين غير حاصلين على أي شهادات مهنية فيرجع السبب إلى أنه ليس بالضرورة أن يحمل جميع

العاملين في مكاتب التدقيق الشهادات المهنية بالإضافة الى أنها مكلفة نسبياً و تحتاج الى مزيد من الوقت و التفرغ للعلم.

4.3 الوصف الإحصائي لعينة الدراسة وفق معلومات خاصة بمكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب به حالياً.

- توزيع عينة الدراسة حسب عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب لديه حالياً

جدول (4.6): توزيع عينة الدراسة حسب عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب لديه حالياً

النسبة المئوية %	العدد	عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب لديه حالياً
16.7	4	5 مدققين فأقل
45.8	11	من 6- 10 مدققين
4.2	1	من 11-20 مدقق
33.3	8	أكثر من 20 مدقق
100.0	24	المجموع

يتضح من جدول (4.6) أن ما نسبته 16.7% من مكاتب التدقيق عدد المدققين لديهم 5 مدققين فأقل، 45.8% يتراوح عدد مدققهم من 6- 10 مدققين، 4.2% يتراوح عدد مدققهم من 11-20 مدقق، بينما 33.3% عدد مدققهم أكثر من 20 مدقق، مما يظهر تنوع حجم المكاتب لما لها من علاقة مباشرة بعملية التدقيق على البنوك المختلفة مما يعزز إمكانية الإعتماد على آرائهم التي تعكس خبراتهم المتنوعة في مجالات العمل ذات العلاقة بموضوع الدراسة

4.4 اختبار فرضيات الدراسة

لاختبار فرضيات الدراسة تم استخدام اختبار T لعينة واحدة لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا.

فإذا كانت $Sig > 0.05$ (Sig أكبر من 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد حول الظاهرة موضع الدراسة لا يختلف جوهرياً عن موافق بدرجة متوسطة وهي 3، أما إذا كانت $Sig < 0.05$ (Sig أقل من 0.05) فإن متوسط آراء الأفراد يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة، وفي هذه

الحالة يمكن تحديد ما إذا كان متوسط الإجابة يزيد أو ينقص بصورة جوهرية عن درجة الموافقة المتوسطة.

وذلك من خلال قيمة الاختبار فإذا كانت قيمة الاختبار موجبة فمعناه أن المتوسط الحسابي للإجابة يزيد عن درجة الموافقة المتوسطة والعكس صحيح.

الفرضية الأولى: لا يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الثانية: لا يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الأصول المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الثالثة: لا يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

لاختبار هذه الفرضيات تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت إلى الدرجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (14).

جدول (4.7): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال "فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"

الترتيب	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الترتيب
1	*0.000	14.04	89.17	0.51	4.46	يتم مراجعة واختيار الطريقة التي استخدمت من قبل الإدارة لإعداد التقدير.	1
3	*0.000	11.89	88.33	0.58	4.42	تقييم البيانات ومراعاة الافتراضات التي أستخدمت عليها التقدير	2
13	*0.003	3.09	74.17	1.12	3.71	يتم الاستعانة بخبير	3

الترتيب	القيمة الاحتمالية (.Sig)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الترتيب
						متخصص في بعض الأحيان	
12	*0.000	5.38	77.50	0.80	3.88	اختبار قيمة الاحتمال التي يشملها التقرير	4
5	*0.000	10.41	87.50	0.65	4.38	يتم الحصول على أدلة حول موثوقية إجراءات البنك بشأن التقديرات بشكل عام	5
7	*0.000	8.97	83.33	0.64	4.17	المقارنة، عند الإمكان، بين التقديرات المعمول بها في فترات سابقة مع النتائج الفعلية لهذه الفترات.	6
11	*0.000	8.12	81.67	0.65	4.08	الحصول على تقدير مستقل	7
6	*0.000	8.31	85.00	0.74	4.25	دراسة إجراءات الإدارة بالمصادقة على التقديرات	8
10	*0.000	9.00	82.50	0.61	4.13	تقييم فيما إذا تم تحديد مقدار الفروق بين النتائج الفعلية والتقديرات السابقة، وإن التسويات المناسبة أو الإفصاح عنها، قد تم اتخاذها عند الضرورة .	9
7	*0.000	8.97	83.33	0.64	4.17	متابعة الأحداث اللاحقة وتوفيرها لأدلة التدقيق	10
7	*0.000	8.97	83.33	0.64	4.17	تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي	11
1	*0.000	12.15	89.17	0.59	4.46	تقييم مدى الالتزام	12

الترتيب	القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسط الحسابي النسبي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	الفقرة	الترتيب
						بمتطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية	
3	*0.000	11.89	88.33	0.58	4.42	تقييم و اختبار أنظمة الرقابة المعنوية	13
	*0.000	14.27	84.10	0.41	4.21	جميع فقرات المجال معاً	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.7) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الأولى "يتم مراجعة واختيار الطريقة التي استخدمت من قبل الإدارة لإعداد التقدير" يساوي 4.46 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 89.17%، قيمة الاختبار 14.04 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة جداً من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "يتم الاستعانة بخبير متخصص في بعض الأحيان" يساوي 3.71 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 74.17%، قيمة الاختبار 3.09، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.003 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة قد زاد عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هنا كموافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.
- بشكل عام يمكن القول إن المتوسط الحسابي يساوي 4.21، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 84.10%، قيمة الاختبار 14.27، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك يعتبر مجال "فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" دال إحصائياً عند مستوى دلالة

$\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

مما يدل أن المدققين يلتزمون بالقدر الكافي بمتطلبات التقدير فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين. ويعزى ذلك إلى امتلاك المدققين المعرفة والفهم المناسب بالإضافة إلى ارتباط بعض المكاتب التدقيق بمكاتب تدقيق دولية مما يزيد من الخبرة و أداء أفضل بعملية التدقيق وتنفق هذه النتيجة مع دراسة الشواكة حيث أظهرت أن مكاتب التدقيقي ملتزمون الى حد ما بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540).

نتيجة الفرضية الأولى: يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتيجة الفرضية الثانية: يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الأصول المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتيجة الفرضية الثالثة: يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على الالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

نتيجة الفرضية: يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الرابعة: لا يوجد معوقات حول الإفصاح على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين .

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار T لمعرفة ما إذا كانت متوسط درجة الاستجابة قد وصلت درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 أم لا. النتائج موضحة في جدول (4.8).

جدول (4.8): المتوسط الحسابي وقيمة الاحتمال (Sig.) لكل فقرة من فقرات مجال " معوقات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"

م	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي النسبي	قيمة الاختبار	القيمة الاحتمالية (Sig.)	الترتيب
1	عدم توفر المعلومات من الجهة المسئولة.	2.79	1.22	55.83	-0.84	0.205	2
2	ضغوط إدارة البنك على الجهات التي من الممكن أن يستفيد منها المدقق.	2.67	1.31	53.33	-1.25	0.112	3
3	عدم وجود أسس ثابتة للقياس.	2.88	1.26	57.50	-0.49	0.316	1
4	عدم توفر المعلومات والخبرة الكافية أمام المدقق.	2.58	1.18	51.67	-1.74	*0.048	4
5	إخفاء المعلومات وتقديم معلومات مضللة.	2.17	1.05	43.33	-3.89	*0.000	5
6	عدم تعاون الإدارة مع المدقق.	2.17	1.05	43.33	-3.89	*0.000	5
	جميع فقرات المجال معاً	2.54	0.96	50.83	-2.34	*0.014	

* المتوسط الحسابي دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

من جدول (4.8) يمكن استخلاص ما يلي:

- المتوسط الحسابي للفقرة الثالثة "عدم وجود أسس ثابتة للقياس" يساوي 2.88 (الدرجة الكلية من 5) أي أن المتوسط الحسابي النسبي 57.50%، قيمة الاختبار -0.49 وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.316 لذلك تعتبر هذه الفقرة دالة إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما

يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذه الفقرة لا يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك موافقة بدرجة متوسطة من قبل أفراد العينة على هذه الفقرة.

- المتوسط الحسابي للفقرتين الخامسة والسادسة "إخفاء المعلومات و تقديم معلومات مضللة، عدم تعاون الإدارة مع المدقق" يساوي 2.17 أي أن المتوسط الحسابي النسبي 43.33%، قيمة الاختبار -3.89، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.000 لذلك تعتبر هاتين الفقرتين دالتين إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة قد انخفض عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هنا كغير موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على الفقرتين.

- بشكل عام إن المتوسط الحسابي يساوي 2.54، وأن المتوسط الحسابي النسبي يساوي 50.83%، قيمة الاختبار -2.34، وأن القيمة الاحتمالية (Sig.) تساوي 0.014 لذلك يعتبر مجال "مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$ ، مما يدل على أن متوسط درجة الاستجابة لهذا المجال يختلف جوهرياً عن درجة الموافقة المتوسطة وهي 3 وهذا يعني أن هناك غير موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات هذا المجال.

مما يدل على أنه ليس المشكلة من حيث تعاون بين الإدارة أو إخفاء الإدارة معلومات عن المدقق ولكن المشكلة بعدم وجود أساس ثابت وقلة معلومات يستطيع المدقق من خلاله أن يقدم التقدير المحاسبي.

مما يدل على أنه ليس المشكلة من حيث تعاون بين الإدارة أو إخفاء الإدارة معلومات عن المدقق ولكن المشكلة بعدم وجود أساس ثابت وقلة معلومات يستطيع المدقق من خلاله أن يقدم التقدير المحاسبي وتتفق هذه النتيجة مع دراسة الشواكة حيث أظهرت أن المشكلات المقترحة لا تعيق جودة عملهم.

نتيجة الفرضية: يلتزم مدققي الحسابات الخارجيين بمتطلبات معيار التدقيق الدولي رقم (540) فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

الفرضية الخامسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى العوامل الشخصية (العمر، المسمى الوظيفي، المؤهل العلمي، عدد سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات، الحصول على الشهادة المهنية).

لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "T لعينتين مستقلتين" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهو اختبار معلمي يصلح لمقارنة متوسطي مجموعتين من البيانات.

كذلك تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

ويشتق من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى العمر.

من النتائج الموضحة في جدول (4.9) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة 0.05 للمجالين والمجالين مجتمعين معاً وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين تعزى إلى العمر.

جدول (4.9): نتائج اختبار "التباين الأحادي" - العمر

القيمة الاحتمالية (.Sig)	قيمة الاختبار	المتوسطات			المجال
		40 سنة فأكثر	من 30 - أقل من 40 سنة	أقل من 30 سنة	
0.161	1.996	4.43	4.22	4.04	فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة
0.295	1.293	2.19	2.38	2.90	مشكلات التدقيق على المخصصات
0.881	0.127	3.72	3.64	3.68	جميع المجالات معا

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى المسمى الوظيفي.

من النتائج الموضحة في جدول (4.10) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أقل من مستوى الدلالة 0.05 لمجال "فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" والمجالين مجتمعين معا وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال والمجالين مجتمعين معا تعزى إلى المسمى الوظيفي وذلك لصالح الذين مساهم الوظيفي شريك.

أما بالنسبة لمجال "مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى المسمى الوظيفي.

جدول (4.10): نتائج اختبار "التباين الأحادي" المسمى الوظيفي

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات							المجال
		أخرى	شريك	مدير تدقيق	مشرف أو مساعد	مدقق رئيسي	مدقق	مساعد تدقيق	
*0.005	4.821	3.77	5.00	4.54	4.72	4.02	4.08	4.00	فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
0.216	1.569	3.33	3.00	2.72	1.33	2.67	3.22	2.06	مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
*0.018	3.553	3.63	4.37	3.96	3.65	3.59	3.81	3.39	المجالين معا

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى المؤهل العلمي.

من النتائج الموضحة في جدول (4.11) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " T لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 للمجالين مجتمعين معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين مجتمعين معا تعزى إلى المؤهل العلمي.

جدول (4.11): نتائج اختبار " T لعينتين مستقلتين " - المؤهل العلمي

القيمة الاحتمالية (.Sig)	قيمة الاختبار	المتوسطات		المجال
		دراسات عليا	بكالوريوس	
0.465	0.744	4.12	4.25	فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك
0.465	-0.744	2.75	2.44	مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة
0.960	-0.050	3.68	3.68	المجالين معا

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات.

من النتائج الموضحة في جدول (4.12) يمكن استنتاج ما يلي:

تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أقل من مستوى الدلالة 0.05 لمجال "فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين" والمجالين مجتمعين معاً وبذلك يمكن استنتاج أنه توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال والمجالين مجتمعين معاً تعزى إلى سنوات الخبرة وذلك لصالح الذين سنوات خبرتهم 15 سنة فأكثر.

أما بالنسبة لمجال "مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين"، فقد تبين أن القيمة الاحتمالية (.Sig) أكبر من مستوى الدلالة 0.05 وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذا المجال تعزى إلى سنوات الخبرة.

حيث إنه لا يوجد قياس ثابت يستطيع أن يستخدم لقياس التقديرات المحاسبية لتعددتها واختلافها و لذلك لا توجد فروق كبيرة بالنسبة لسنوات الخبرة.

تظهر النتائج عدم وجود مشاكل أو معيقات من جهة البنوك تعيق عمل المدققين لإنجاز عملهم و عدم وجود أخطاء جوهرية.

جدول (4.12):نتائج اختبار"التباين الأحادي" سنوات الخبرة

القيمة الاحتمالية (.Sig)	قيمة الاختبار	المتوسطات				المجال
		15 سنة فأكثر	من -10 أقل من 15 سنة	من - أقل من 10 سنوات	أقل من 5 سنوات	
*0.038	3.408	4.56	4.59	4.16	3.92	فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في
0.115	2.237	3.28	1.50	2.49	2.81	مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة
*0.015	4.434	4.16	3.61	3.63	3.57	المجالين معا

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى الحصول على الشهادات المهنية.

من النتائج الموضحة في جدول (4.13) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار " T لعينتين مستقلتين " أكبر من مستوى الدلالة 0.05 للمجالين وللمجالين مجتمعين معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين والمجالين مجتمعين معاً تعزى إلى الحصول على الشهادات المهنية.

جدول (4.13): نتائج اختبار " T العينتين مستقلتين " الحصول على الشهادات المهنية

القيمة الاحتمالية (.Sig)	قيمة الاختبار	المتوسطات		المجال
		لا	نعم	
1.000	0.000	4.21	4.21	فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
0.722	0.361	2.50	2.67	مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
0.714	0.371	3.67	3.72	المجالين معا

نتيجة الفرضية الخامسة:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى العوامل الشخصية (العمر، المؤهل العلمي، الحصول على الشهادة المهنية).
- توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى العوامل الشخصية (المسمى الوظيفي، عدد سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات).
- الفرضية السادسة: توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب لديه حالياً.
- لاختبار هذه الفرضية تم استخدام اختبار "التباين الأحادي" لمعرفة ما إذا كان هناك فروق ذات دلالة إحصائية وهذا الاختبار معلمي يصلح لمقارنة 3 متوسطات أو أكثر.

من النتائج الموضحة في جدول (4.14) تبين أن القيمة الاحتمالية (Sig.) المقابلة لاختبار "التباين الأحادي" أكبر من مستوى الدلالة 0.05 للمجالين والمجالين مجتمعين معا وبذلك يمكن استنتاج أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية بين متوسطات تقديرات عينة الدراسة حول هذين المجالين تعزى إلى عدد المدققين في مكتب التدقيق.

جدول (4.14): نتائج اختبار "التباين الأحادي" عدد المدققين في مكتب التدقيق

القيمة الاحتمالية (Sig.)	قيمة الاختبار	المتوسطات			المجال
		11 مدقق فأكثر	6 من 10 مدققين	5 مدققين فأقل	
0.716	0.340	4.29	4.13	4.21	فهم متطلبات التدويرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
0.240	1.530	2.94	2.39	2.04	مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
0.700	0.349	3.87	3.58	3.53	المجالين معا

* الفرق بين المتوسطات دال إحصائياً عند مستوى دلالة $\alpha \leq 0.05$.

نتيجة الفرضية السادسة: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى $(\alpha \leq 0.05)$ بين متوسطات آراء المبحوثين حول مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين تعزى إلى عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي يعمل المستجيب لديه حالياً.

الفصل الخامس النتائج والتوصيات

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

هدفت الدراسة إلى التعرف على المشكلات التي قد تعيق عملية التدقيق على المخصصات و الأصول و الالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين و مدى التزام مدققي الحسابات الخارجيين الفلسطينيين بإجراءات التدقيق المنصوص عليها في معيار التدقيق الدولي رقم (540) بالتدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين، ولقد وضع الباحث عدد من الأسئلة والفرضيات التي تتعلق بالدراسة وتوصل إلى عدة استنتاجات ساهمت في الإجابة عن الأسئلة و فرضيات الدراسة، كما يلي:

5.1 النتائج:

1. أظهرت نتائج التحليل أن هناك فهم والتزام بالقدر الكافي من قبل مدققي الحسابات بمتطلبات التدقيق الدولي رقم (540) بالتدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين
2. حيث يوجد موافقة بدرجة كبيرة من قبل أفراد العينة على فقرات مجال " فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين".
3. ويعزى ذلك إلى امتلاك المدققين الخبرة والفهم المناسب بالإضافة إلى ارتباط بعض مكاتب التدقيق الفلسطيني بمكاتب تدقيق دولية مما يزيد من الخبرة و أداء أفضل بعملية التدقيق.
4. إما بالنسبة لمعوقات الإفصاح فلا يوجد معوقات حول الإفصاح على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين
5. مما يدل أنه لا يوجد مشكلة في التعاون مع الإدارة أو إخفاء الإدارة معلومات عن المدقق ولكن المشكلة بعدم وجود أساس ثابت و قلة معلومات يستطيع المدقق بناءً عليها تقديم التقدير المحاسبي.

5.2 التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة يمكن تقديم التوصيات التالية:

1. ضرورة الالتزام بمعايير التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في البنوك الفلسطينية لما للمدقق وعملية التدقيق والإجراءات المتخذة حيث إنها تلعب دوراً مهماً في التأكد من هذه المخصصات ويجب أن تكون على أسس جيدة تضمن حساب هذه المخصصات بما يساعد الحصول على بيانات مالية صحيحة وغير مضللة.
2. ضرورة قيام الجهات الرقابية والمختصة بالتأكد من التزام مكاتب التدقيق بمتطلبات معايير التدقيق الدولية.
3. ضرورة عقد دورات للمدققين بشكل دوري متخصصة في المعايير الدولية من أجل تجنب حصول خطأ أو احتيال و ضمان بشكل كبير قوائم مالية عادلة تفيد متخذي القرار.

5.3 دراسات مستقبلية:

يوصي الباحث بإجراء المزيد من الدراسات في المجالات التالية:

1. مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في الشركات المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.
2. مدى تطبيق الشركات المحلية المدرجة في بورصة فلسطين للمعايير الدولية المتعلقة بالمخصصات والأصول والالتزامات المحتملة.

المصادر والمراجع

قائمة المراجع

أولاً: المراجع العربية:

أبو نصار، محمد و لطفي، منير .(2000م). " المعالجة المحاسبية للالتزامات الطارئة في الشركات المساهمة العامة الأردنية" دراسة العلوم الإدارية 27 (2).

الجرجاوي، زياد. (2010م). القواعد المنهجية لبناء الاستبيان، الطبعة الثانية، مطبعة أبناء الجراح، فلسطين.

الحجوج، يوسف.(2011م). بعنوان"مدى التزام الشركات الأردنية المساهمة العامة بالإفصاح عن المخصصات والموجودات المحتملة والمطلوبات المحتملة والمنصوص عليها في المعيار المحاسبي الدولي رقم (37) وأثر ذلك على موثوقية قوائمها المالية"، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط.

الحمداني، موفق.(2006م). مناهج البحث العلمي، الأردن، عمان، مؤسسة الوراق للنشر.

زياد الشوابكة. (2013م). "مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول المحتملة والالتزامات المحتملة في الشركات الأردنية"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط.

عبدالناصر إبراهيم نور، سيروان كريم عيسى و دلير موسى أحمد. (2016). اوجه القصور في المعايير المحاسبية وتأثيرها في خلق الازمات والإنهيارات المالية دراسة استطلاعية لآراء عينة من الاكاديميين والمراقبي الحسابات مختصين في المحاسبة في اقليم كوردستان. Journal of Humanity Sciences, 20(5), 407-427.

عبيدا، ذوقان وعدس، عبد الرحمن، وعبد الحق، كايد .(2001م). البحث العلمي - مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان.

عرار شادن. (2009م). "مدى التزام المدقق الخارجي في الأردن بإجراءات واختبارات تقييم مخاطر الأخطاء المادية عند تدقيق البيانات المالية"، (رسالة ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط.

مجلس معايير المحاسبة الدولية "المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية".(2010م). ترجمة
جمعية المجمع العربي للمحاسبين القانونيين (الأردن).

مطر، محمد والحيالي، وليد، والراوي، حكمت.(1996م). "نظرية المحاسبة واقتصاد المعلومات"
دار حنين.

مومني، منذر طلال وبدور، جمال إبراهيم.(2008م). "مدى التزام مدقي الحسابات الخارجيين
في الأردن بتطبيق معيار التدقيق الدولي رقم (240) و الخاص بمسؤولية المدقق في كشف
الغش و منعه " دراسات العلوم الإدارية, مجلد 35 رقم 1.

نور عبد الناصر وإبراهيم , إيهاب (2011م) "المحاسبة المتوسطة " دار المسيرة للنشر و
التوزيع و الطباعة.

ثانياً: المراجع الاجنبية:

- Abdullatif, M. & Al-khadash, H. (2010). "Putting audit approaches in context: The case of business risk audits in Jordan" International Journal of Auditing, 14(1), pp. 1-24
- Abdullatif, M. & Kawuq, S. (2012). "The role of internal auditing in risk management: Evidence from banks in Jordan", Paper presented at the 16th International Business Research Conference, Dubai, UAE, 12-13 April
- Beyersdorff, M. (2016). International GAAP 2016: Generally Accepted Accounting Practice Under International Financial Reporting Standards.
- Cohen, D., Darrough, M.N., Huang, R. & Zach, T. (2011). "Warranty reserve: Contingent liability, information signal, or earnings management tool " Accounting Review, 86(2), pp 569-604
- Collings, S. (2011). Interpretation and application of international standards on auditing (Vol. 4). John Wiley & Sons.
- El-Firjani, E. R., & Faraj, S. M. (2016). International Accounting Standards: Adoption, Implementation and Challenges. In Economics and Political Implications of International Financial Reporting Standards . IGI Global.
- Gray, I., & Manson, S. (2011). The Audit Process: Principles, Practice and Cases, 5th edition, Cengage Learning.
- Kieso, D.E., Weygandt, J.J., & Warfield, T.D., (2011). Intermediate Accounting: IFRS edition, John Wiley and Sons, Inc.
- Kinney, W.R., & Nelson, M.W. (1996). "Outcome information and the expectation gap: The case of loss contingencies" Journal of Accounting Research 34(2), pp 282-299.
- Nobes, C., & Parker, R. (2012). Comparative International Accounting, 12th edition, Pearson Education ltd., England.

Petersen, C.V., &Plenborg, T. (2012). Financial Statement Analysis, Pearson Education ltd., England.

Stuart, I.C. (2012). Auditing and Assurance Services: An Applied Approach, the McGraw-Hill Companies, Inc., USA.

Van Greuning, , Scott, D., & Terblanche, S. (2011). International financial reporting standards: a practical guide. World Bank Publications.

الملاحق

الملاحق

ملحق (1): الاستبانة بصورتها النهائية



الجامعة الإسلامية - غزة
عمادة الدراسات العليا
كلية التجارة
ماجستير محاسبة وتمويل

المحترم

السيد المدقق /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.....

الموضوع: تعبئة استبانة

أتوجه اليكم بأطيب التحيات و فائق الاحترام و التقدير ,راجيا حسن تعاونكم لانجاح هذه الدراسة التي تهدف الى التعرف على " مشكلات التدقيق على المخصصات والأصول والالتزامات المحتملة في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين", حيث يقوم الباحث باستطلاع اراء المدققين حول مشكلات التي تواجه المدققين في التدقيق على المخصصات الاصول و الالتزامات و الاجراءات المتخذة للتدقيق عليها في المصارف المحلية المدرجة في بورصة فلسطين و ذلك كمتطلب للحصول على درجة الماجستير في المحاسبة.

لذا الرجاء من سيادتكم تعبئة هذه الاستبانة بكل دقة وعناية, مؤكداين لكم أن اجابتم ستعامل بسرية وستستخدم فقط في البحث العلمي .

شاكرين لكم حسن تعاونكم

و تفضلو بقبول فائق الاحترام و التقدير

الباحث
سعد حسن أبو جهل

أولاً: البيانات الشخصية:

*ارجو منكم التكرم بوضع اشارة (x) عند الاختيار المناسب:

(1) العمر:

- أ) أقل من 30 سنة ب) من 30 و أقل من 40 سنة ج) من 40 و أقل من 50 سنة
د) 50 فأكثر .

(2) المسمى الوظيفي:

- أ) مساعد تدقيق ب) مدقق ج) مدقق رئيسي د) مشرف تدقيق أو مساعد مدير تدقيق
هـ) مدير تدقيق و) شريك ز) أخرى الرجاء ذكرها.....

(3) المؤهل العلمي:

أ) بكالوريوس ب) دراسات عليا .

(4) عدد سنوات الخبرة في مجال تدقيق الحسابات :

- أ) أقل من 5 سنوات ب) من 5 و أقل من 10 سنوات ج) من 10 و أقل من 15 سنة د) 15 سنة فأكثر .

(5) الحصول على الشهادات المهنية:

أ) نعم ب) لا .

ثانيا : معلومات خاصة بمكتب التدقيق الذي تعمل لديه حاليا:

(1) الارتباط بمكتب تدقيق عالمي :

أ) نعم ب) لا .

(2) عدد المدققين في مكتب التدقيق الذي تعمل لديه حاليا.

- أ) 5 مدققين فأقل ب) من 6 الى 10 مدققين ج) من 11 الى 20 مدقق
هـ) أكثر من 20 مدقق .

ثالثاً: فهم متطلبات التقديرات فيما يتعلق بالتدقيق على المخصصات والاصول و الالتزامات المحتملة فان المدققين على البنوك المحلية المدرجه في بورصة فلسطين يقومون بالاجراءات التالية:

الفقرة	غير موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق بدرجة كبيرة	موافق بدرجة كبيرة جدا
يتم مراجعة واختيار الطريقة التي استخدمت من قبل الادارة لإعداد التقدير .					
تقييم البيانات ومراعاة الافتراضات التي أستند عليها التقدير					
يتم الاستعانة بخبير متخصص في بعض الاحيان					
اختيار الاحتسابات التي يشملها التقرير					
يتم الحصول على ادلة حول موثوقية إجراءات البنك بشأن التقديرات بشكل عام					
المقارنة، عند الإمكان، بين التقديرات المعمول بها في فترات سابقة مع النتائج الفعلية لهذه الفترات					
الحصول على تقدير مستقل					
دراسة إجراءات الإدارة بالمصادقة على التقديرات					
تقييم فيما إذا تم تحديد مقدار الفروق بين النتائج الفعلية والتقديرات السابقة، وإن التسويات المناسبة أو الإفصاح عنها، قد تم اتخاذها عند الضرورة .					
متابعة الاحداث اللاحقة وتوفيرها لأدلة التدقيق					
تقييم مخاطر وجود خطأ في التقدير المحاسبي					
تقييم مدى الالتزام بمطلبات المعيار الخاص بالتقديرات المحاسبية					
تقييم و اختبار أنظمة الرقابة المعنية					

رابعاً: مشكلات التدقيق على المخصصات والاصول و الالتزامات المحتملة في البنوك المحلية المدرجة في بورصة فلسطين.

موافق بدرجة كبيرة جدا	موافق بدرجة كبيرة	موافق	غير موافق بدرجة كبيرة	غير موافق بدرجة كبيرة جدا	الفقرة
					عدم توفر المعلومات من الجهة المسؤولة
					ضغوط ادارة البنك على الجهات التي من الممكن أن يستفيد منها المدقق
					عدم وجود أسس ثابتة للقياس
					عدم توفرالمعلومات و الخبرة الكافية أمام المدقق
					اخفاء المعلومات و تقديم معلومات مضللة
					عدم تعاون الادارة مع المدقق